



تحقيق الاستفادة القصوى من فرصة تاريخية: ثلاثة مبادئ لإعادة صياغة الإطار الاقتصادي والمالي العالمي

كلمة

السيد دومينيك سترأوس-كان

مدير عام صندوق النقد الدولي

في قصر تشيران، ٢ أكتوبر ٢٠٠٩

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون معكم اليوم. وأود أن أتقدم بالشكر إلى معالي محافظ البنك المركزي السيد درموس يلماز والبنك المركزي التركي لتوجيه الدعوة إليّ للتحدث إليكم، كما أود أن أشكر "لجنة إعادة تأسيس بريتون وودز" لمساهمتها في التحضير لهذا الحدث. وبشكل أعمّ، أتقدم بالشكر إلى البنك المركزي، وإلى الحكومة التركية، وبالطبع إلى مدينة اسطنبول وسكانها على استضافة الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

منذ أسابيع قليلة فقط، حلّت الذكرى السنوية الأولى لانهايار مؤسسة ليمان براذرز، فكانت السنة المنقضية منذ ذلك الحدث شاقّة بدرجة لا يمكن تصورها، وسوف تستمر تبعات هذه الأزمة في شغل اهتمامنا لسنوات قادمة. غير أن هذه الأزمة المروعة أتاحت لنا أيضا فرصة تاريخية لإعادة صياغة الإطار الاقتصادي والمالي العالمي - وبالتالي إرساء أسس النمو الاقتصادي القوي والقابل للاستمرار في المستقبل.

لقد كانت القرارات التي اتخذت في قمة مجموعة العشرين الأخيرة ذات أهمية بالغة في هذا الخصوص. فقد قدم زعماء المجموعة للعالم الأدوات اللازمة لتطويع التعاون الاقتصادي العالمي لملاءمة احتياجات القرن الحادي والعشرين. وينطوي ذلك على إعطاء أصوات جديدة للاقتصادات الصاعدة. وصلاحيات جديدة لصندوق النقد الدولي. وقد عزز الزعماء كذلك قدرة الصندوق على دعم هذا المسعى، بالالتزام بإعادة التوازن لحصص العضوية في الصندوق مما سيسهم بدرجة كبيرة في تأكيد مشروعيته، ومن ثم فعاليته.

ولكنني أعتقد أن بإمكاننا تحقيق أكثر من ذلك. فمنذ ستين عاما، وفي أعقاب كارثتي الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية، اجتمع زعماء العالم لإنشاء نظام عالمي جديد يهدف إلى دفع عجلة السلام والتعاون الاقتصادي فأسسوا هيئة الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز.

واليوم، تسنح فرصة مشابهة أمام زعمائنا: الخروج من الأزمة المالية وتحقيق تغيير أساسي ودائم يستفيد منه العديد من الأجيال القادمة. فمع الإقرار بأن العالم الذي تحكمه العولمة يقتضي تعاونا عالميا في الأمور الاقتصادية والمالية، يلتزم زعمائنا باعتماد مناهج جديدة وأكثر تعاونية - ليضمنوا لنا جميعا العيش في رخاء وسلام.

وإذ نأخذ على عاتقنا مواجهة التحدي المتمثل في إعادة صياغة الإطار الاقتصادي والمالي العالمي، ينبغي أن يبقى تركيزنا منصبا على هدفنا الأساسي، وهو تحقيق نمو متوازن، وبالتالي قابل للاستمرار. وبعبارة أخرى، يتعين علينا إيجاد سبل للتحرك إلى ما وراء دورات الانتعاش والكساد المكلفة التي كانت العلامة المميزة للعقود الأخيرة.

وأري أن هناك ثلاثة مبادئ يمكن أن تحدد مسار جهودنا الرامية إلى إعادة صياغة عالم ما بعد الأزمة، وهي كالتالي:

أولاً، التعاون الدولي على مستوى السياسات ضروري.

ثانياً، الاستقرار المالي يتطلب تحسين التنظيم والرقابة.

ثالثاً، النظام النقدي الدولي لا بد أن يكون أكثر استقراراً، ومرتكزاً على مقرض أخير عالمي.

• خلفية اقتصادية وآفاق الاقتصاد

دعوني أبدأ بوضع كلمات عن الخلفية الاقتصادية وآفاق الاقتصاد على المدى القريب، حيث سيسهم ذلك في التمهيد لملاحظاتي حول مقتضيات السياسة.

أوقعت الأزمة ضرراً بالغاً يصعب وصفه. فقد شهدت أسواق الأصول في مختلف بلدان العالم عمليات بيع بالجملة، أنت على مدخرات أعداد لا تحصى من المواطنين العاديين. وشهد النشاط الاقتصادي العالمي والتجارة العالمية انخفاضات هي الأكثر حدة منذ الحرب العالمية الثانية. وسجلت معدلات البطالة في اقتصادات منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى مستوياتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويحتمل أن تكون الأزمة قد تسببت في وقوع قرابة ٩٠ مليون شخصا من البلدان منخفضة الدخل في براثن الفقر المدقع.

ومن حسن الطالع أن الاقتصاد العالمي شرع بالفعل في التعافي. غير أن النمو سيكون بطيئا - نحو ٣% في عام ٢٠١٠ - وهشا، حتى وإن بدت المخاطر في سبيلها للانحسار. ويرجّح أن يظل النمو ضعيفا في الأجل المتوسط ودون معدلاته في فترات ما بعد الأزمات السابقة، نتيجة الضرر العميق والدائم الذي سببته الأزمة المالية.

ولكن ما هي أهم المخاطر التي تنتظرنا في العام القادم؟ المخاطرة الكبرى هي تعطل التعافي. وقد يحدث ذلك إذا كان الطلب الخاص في الاقتصادات المتقدمة أضعف من أن يحتل الصدارة باعتباره قاطرة النمو الأساسية، بمجرد أن فقدان زخم الدفعات التنشيطية من السياسات وعمليات إعادة بناء المخزونات، التي ظلت تقود التعافي حتى الآن. ومن المحتمل كذلك تبدل المسار في الأسواق المالية، وخصوصا إذا زادت القروض المتعثرة على المتوقع. وبطبيعة الحال يمكن كذلك أن تأتي النتائج أفضل من المتوقع، فقد شهدنا في الشهور الأخيرة بعض المفاجآت المواتية.

غير أنه من المؤكد تدهور معدلات البطالة. الأمر الذي لا يمثل مجرد مشكلة اقتصادية تؤثر على الطلب فحسب، وإنما يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة، عواقبها مؤلمة على الأسر والمجتمعات. فقد تسببت الأزمة بالفعل في فقدان نحو ١٥ مليون شخص وظائفهم في الاقتصادات المتقدمة - وهناك المزيد ينتظرهم نفس المصير مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة في العام القادم. وهناك اقتصادات كثيرة تطبق حاليا سياسات دعم الطلب على العمالة - مثل إجراء تخفيضات مؤقتة في اشتراكات الضمان الاجتماعي لأرباب العمل وتقديم الدعم للعاملين الذين خُفّضت ساعات أو أيام عملهم - بغية القضاء على مشكلة فقدان الوظائف. وينبغي اعتماد هذه التدابير في بلدان أكثر، كما يمكن الاستفادة من اعتماد سياسات سوق العمل النشطة، كالمساعدة في البحث عن العمل والتدريب. وأخيرا، لا بد أن نبذل مزيدا من الجهد لحماية فئات العمالة الأكثر فقرا من أزمة البطالة. ويمكن أن يكون للخصوم الضريبية على الدخل المكتسب أو أي دعم مشابه مردود في هذا الصدد.

ونظرا للمخاطر التي ذكرتها تواء، يتعين الإبقاء على تدابير الدعم الاقتصادي الكلي والمالي حتى يبدأ التعافي القابل للاستمرار، والذي يمكن أن يحقق انخفاضا دائما في معدلات البطالة. ولذلك أشعر بارتياح بالغ لتعهد زعماء مجموعة العشرين في بيتسبرغ بتجنب أي سحب للتنشيط المالي يكون سابقا لأوانه.

غير أن هذا لا يعني أن ترجى البلدان الإعداد لإنهاء تدابير الدعم التي اتخذت للتعامل مع الأزمة. فمثل هذه الاستعدادات ضرورية لضمان مصداقية السياسات الاقتصادية الكلية في المستقبل، وخصوصا لمواجهة المخاوف المشروعة بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة.

• التعاون الدولي على مستوى السياسات ضرورة حاسمة

اسمحوا لي أن انتقل الآن إلى الحديث عن ثلاثة مبادئ يمكن أن تدعم جهودنا لبناء إطار اقتصادي ومالي عالمي أفضل.

المبدأ الأول يتمثل في ضرورة أن يكون التعاون الدولي على مستوى السياسات أحد العناصر الأساسية للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة. فقد كان هذا التعاون حيويًا في حل الأزمة، وسيظل حيويًا في تحقيق نمو قوي ومتوازن وقابل للاستمرار في المستقبل.

وعلى مدار العام الماضي، كانت الإجراءات الحاسمة والسريعة التي اتخذها صانعو السياسات في مختلف بلدان العالم أداة فعالة لتفادي دخول الأزمة في درك أعمق بكثير. فقد أدى قرار اعتماد دفعات تنشيط مالي ونقدي بشكل منسق إلى إيقاف تراجع الناتج وإلى تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية. ولا تزال البلدان عاكفة على التعاون من أجل اعتماد إصلاحات شاملة في القطاع المالي.

ومع قرب تحقيق التعافي الاقتصادي، يتعين على البلدان مواصلة التعاون لكي تتجح في تحقيق أوضاع اقتصادية أقرب إلى الوضع الطبيعي. وعلى عكس ما حدث أثناء الأزمة، حين كان من المنطقي اعتماد تدابير للتنشيط المالي على نحو متزامن، أتوقع أن يختلف التوقيت والتسلسل الزمني لسياسات التطبيق باختلاف البلدان. وسوف تختلف أهمية وتيرة التعافي الاقتصادي وإصلاح خلل القطاع المالي، وكذلك الحيز المتاح لها على مستوى السياسات، باختلاف البلدان. غير أنني أرى أنه من الأهمية بمكان أن تعتمد جميع البلدان مبادئ مشتركة لإنهاء تدابير الدعم المرتبطة بالأزمة.

وعلى الأفق الأبعد، سيظل التعاون الدولي في مجال السياسات ضروريًا لتحقيق نمو اقتصادي أكثر توازنًا، ومن ثم أكثر استمرارية. وسيتعين قيام كل بلد بدوره لتحقيق هذا الهدف. وبينما سيتعين مواصلة زيادة المدخرات في بعض البلدان، سيتعين أن تعتمد بلدان أخرى سياسات لدعم زيادة الطلب المحلي، بسبل من بينها تطبيق إصلاحات هيكلية.

وفي المجال المالي، برهنت الأزمة بوضوح على أن شدة الترابط العالمي بين الأسواق والمؤسسات المالية يتعذر معها اتخاذ صانعي السياسات في بلد ما إجراء لا تترتب عليه نتائج في بلدان أخرى. وفي مرحلة ما بعد الأزمة يخشى من لجوء بعض البلدان إلى تطويق مؤسساتها والانسحاب من الأسواق العالمية بهدف حماية اقتصاداتها

ونظمها من الصدمات الخارجية. ولكن ينبغي أن تؤخذ مخاوف هذه البلدان على محمل الجد. ولهذا السبب ينبغي أن نضاعف جهودنا لإيجاد سبل لجميع البلدان للاستفادة من زيادة الاندماج المالي، مع ضمان احتواء الآثار الانتشارية السلبية المحتملة.

لقد أعلن زعماء مجموعة العشرين في القمة التي عقدها في بيتسبرغ التزامهم القوي بالتعاون الدولي على مستوى السياسات في طائفة واسعة من مجالات السياسة. ولعل الأهم أنهم أطلقوا "إطار النمو القوي والقابل للاستمرار والمتوازن". ومن أهم العناصر عملية تقوم على التعاون للتقييم المتبادل — أو "مراجعة النظراء" — لأطر السياسات في بلدانهم، وانعكاسات هذه الأطر على النمو العالمي. وقد اتفق زعماء المجموعة أيضا على التأكد من قيام الإطار التنظيمي للبنوك والشركات المالية الأخرى بكبح التجاوزات التي أدت إلى هذه الأزمة.

وأسندت مجموعة العشرين للصندوق دورا مهما في دعم هذا التعاون الدولي على مستوى السياسات. فطلب منا أن نسهم في عملية التقييم المتبادل، بوضع تحليل استشرافي لمسألة ما إذا كانت السياسات التي تنتهجها فرادى البلدان تتوافق بشكل جماعي مع مسارات الاقتصاد العالمي باتجاه زيادة الاستمرارية والتوازن. وأشار زعماء المجموعة إلى أن عملية التقييم المتبادل التي هم بصدها لا يمكن أن تنجح إلا إذا دعمتها تحليلات لسياساتهم تتسم بالصراحة والمساواة والتوازن — ومن هنا كانت دعوتهم للصندوق لدعم هذه العملية.

وتتوافق هذه المسؤولية الجديدة توافقا كبيرا للغاية مع المهام المنوطة بالصندوق، والتي تقتضي إجراء تقييم لمدى اتساق سياسات كل بلداننا الأعضاء، وانعكاسات هذه السياسات على استقرار النظام الاقتصادي والمالي العالمي. وتتيح لنا هذه الجهود الرقابية تقديم مدخلات حاسمة في النقاش الدولي الدائر حول السياسات — مثل دعوتنا إلى تقديم دفعة تشييطية مالية مبكرة وكبيرة لتوفير هامش أمان للوقاية من الأزمة.

غير أن توصياتنا لم تكن قادرة في جميع الأحوال على ضمان اتخاذ إجراءات فعالة على مستوى السياسات. وفي هذا الصدد، يمكن أن تكون مراجعة النظراء الخاصة بمجموعة العشرين أداة قيمة لاستكمال العمل الرقابي الذي يقوم به الصندوق. ومن السبل الأخرى لزيادة فعالية عملنا الرقابي تحسين استخدام رؤيتنا على المستوى القطري، وكذلك أشكال المشاركة الجديدة. وبالتالي، قمنا على سبيل المثال بتنفيذ عملية إنذار مبكر (بالتعاون الوثيق مع مجلس الاستقرار المالي) تركز على مخاطر طرف المنحنى ومكامن الخطر النظامية.

• الاستقرار المالي يتطلب تحسين التنظيم والرقابة

ينبع المبدأ الثاني من أهم الدروس المباشرة المستخلصة من الأزمة، وهو أن الاستقرار المالي يتطلب تحسين التنظيم والرقابة.

ورغم أنه يمكننا تحديد عدد كبير من العوامل التي ساهمت في هذه الأزمة، فإن أحد أوجه الإخفاق الرئيسية كان عدم كفاية التنظيم والرقابة. وحتى في ظل التنظيم السليم، كان من الممكن تحسين مستوى التطبيق والإنفاذ. ونظرا لأن البيئة التنظيمية كانت تركز على المخاطر على مستوى فرادى المؤسسات أو الأسواق، فإن احتمال تراكم المخاطر النظامية لم يُقدَّر بالشكل الكافي. وساهمت مشكلات الرقابة بدور أيضا، مع حدوث زلات خطيرة في الإشراف نتيجة لشيوع توجه "القطاع الخاص يعرف أكثر".

وهذه الدروس شائعة على نطاق واسع، وتشكل الأساس في جهود الإصلاحات الجارية. وقد تم بالفعل إحراز تقدم كبير في عدة مجالات، بما في ذلك تعزيز الإشراف الاحترازي، وتحسين إدارة المخاطر، وزيادة الشفافية، وتشجيع نزاهة الأسواق، وتعزيز التعاون الدولي.

غير أنه يتعين بذل المزيد من الجهود. فقد دعا زعماء مجموعة العشرين في بيانهم المشترك الصادر عن قمة بيتسبرغ إلى التحجيل بإحراز التقدم في عدة مجالات، تعد في رأيي ضرورية لاستحداث إطار تنظيمي مالي جديد قادر على تأمين الاستقرار دون خلق الابتكار.

فقد التزموا بوضع قواعد دولية بنهاية عام ٢٠١٠ لتحسين رأس المال كما وكيفا وتنشيط فرط التمويل بالديون.

وصادقوا على توصيات مجلس الاستقرار المالي حول ممارسات التعويض، التي تهدف إلى ربط التعويض بخلق قيم على المدى البعيد وليس بالإقدام المفرط على المخاطر.

ودعوا إلى إدخال تحسينات على أسواق المشتقات المتداولة خارج البورصة لتحسين الشفافية وتخفيف حدة المخاطر النظامية وتوفير الحماية من استغلال السوق.

وأخيرا، أعربوا عن رغبتهم في تحقيق تقدم كبير، أيضا بنهاية عام ٢٠١٠، في التصدي للمشكلات المرتبطة بقضايا التسوية عبر الحدود والمؤسسات المالية المؤثرة على النظام.

وإذا ما انتقلنا إلى المخاوف الأقرب أجلا، يتعين أن نتحرك بسرعة أكبر لإصلاح خلل الميزانيات العمومية في البنوك. وذلك أمر مهم لأن المؤسسات المالية التي لا تزال مثقلة بأصول متراجعة القيمة وغير سائلة تبطئ استحداث الائتمان، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات مقلقة على النمو. وإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للميزانيات العمومية في عدة بلدان لكي نفهم بشكل كامل المواطن التي تكون فيها زيادة رأس المال مطلوبة — والمواطن التي يمكن أن تنشأ فيها المشكلات مستقبلا.

ولإعادة دوران عجلة الوساطة الائتمانية، يتعين علينا أيضا إعادة بدء تشغيل أسواق التوريق. ومن الأمور المفهومة أن هذه الأسواق اكتسبت اسما سيئا نتيجة للأزمة — وعلى أي حال، فالقروض عالية المخاطر المورقة هي التي بدأت هذه المشكلة. ولكن إذا نُظِّمَت هذه الأسواق بالشكل السليم، فمن الممكن أن تقدم منافع كبيرة، بتوزيع مخاطر الائتمان خارج الجهاز المصرفي، وبتوفير مصدر تمويل بديل.

ولكن ما أهمية الدروس المستخلصة من الأزمة الأخيرة بالنسبة للتطور المالي في البلدان الصاعدة والنامية؟ سيكون من المغري أن نخلص إلى استنتاج مفاده أن النموذج المالي "الحديث" ينبغي أن يودع في مخلفات التاريخ — وينبغي بالتالي إيقاف التطوير المالي. ولكن ذلك سيكون الاستنتاج الخاطئ. ذلك أن التطوير المالي، بتمكينه البنوك وأسواق رأس المال من التوفيق بين المدخرين والمستثمرين — سواء داخل البلدان أو عبرها — بكفاءة أكبر، اضطلع بدور حيوي في دعم النمو الاقتصادي. وينبغي أن يُسمح له بمواصلة هذا الدور الديناميكي — ولكن بالطبع في إطار يسيطر على المخاطر الزائدة، وفي الوقت نفسه يثيب الابتكار والمجهود.

ولا شك أن برنامج الإصلاح المالي معقد وبنطوي على تحديات، وسوف يستغرق إحراز تقدم ذي معنى بعض الوقت. ولكن دعونا لا ننسى أن الوقت هو عدو الإصلاح. وإني أشعر بقلق بالغ من أن يصاحب تعافي الأسواق المالية ركون إلى الوضع. كذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى وجود رؤية واضحة حول مستقبل تنظيم النظام المالي للحد من كثافة أجواء عدم اليقين ودعم الثقة.

وهناك أيضا خطر من أن تعاود فقاعات الأصول الظهور في غياب أي قيود تنظيمية جديدة. فالسيولة الغزيرة التي تم ضخها في النظام استجابة للأزمة — والتي كانت طوق نجاة ضروري للقطاع المالي — تتوافر الآن للمستثمرين في سعيهم إلى تحقيق عوائد أعلى، في الأسواق الصاعدة مثلا. ورغم أن هذه التدفقات ليست ضارة في حد ذاتها، فإنها تثير مخاطر حدوث تبدل فجائي في رأس المال عندما تُقدِّم الاقتصادات المتقدمة على تشديد السياسات النقدية. وهناك مخاطرة أخرى ترتبط بالمؤسسات المؤثرة على النظام، والتي ازداد حجمها الآن بدرجة أكبر نتيجة للتوحيد الذي حدث أثناء الأزمة. ولذلك توجد حاجة ملحة إلى وضع قواعد وتنظيمات جديدة لمواجهة المخاطر المحددة التي تفرضها هذه المؤسسات على النظام المالي وعلى الاقتصاد ككل.

إن صندوق النقد الدولي ليس هيئة التنظيم المالي العالمي. ولكن التحسينات الجارية التي أدخلناها على رقابتنا للقطاع المالي يمكن أن تساعد في هذا الجهد. وقمنا أيضا بتحديث برنامج تقييم القطاع المالي، بزيادة التركيز على عمليات التقييم وزيادة مرونتها ومهارتها، وتعزيز محتواها التحليلي.

ومن الواضح أنه يتعين علينا الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية السانحة لتعديل إطار القطاع المالي. فالوقت مناسب لبناء نظام أكثر أمنا واستقرارا بحيث يمكنه دعم النمو الاقتصادي القابل للاستمرار على المدى البعيد.

• تعزيز النظام النقدي الدولي، مع وجود مقرض أخير عالمي

أخيرا، دعوني أطرح مبدأ مهما ثالثا للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة، وهو ضرورة وجود نظام نقدي دولي يركز على مقرض أخير عالمي. لقد شهدنا في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة للغاية في الاحتياطات الأجنبية الرسمية، في الاقتصادات الصاعدة بالدرجة الأولى، غير أننا شهدناها أيضا في البلدان النامية. وعلى وجه الإجمال، ارتفعت حيازات الاحتياطي الأجنبي من نحو ٢ تريليون دولار أمريكي في أواخر التسعينات إلى أكثر من ٨ تريليون دولار أمريكي اليوم. فما الذي دفع إلى حدوث هذا التراكم؟ في رأيي أن غياب التأمين الكافي للوقاية من التوقف الفجائي للتدفقات الرأسمالية الخاصة ساهم بدور رئيسي في هذا التراكم.

ومن الناحية النظرية، كان من المفترض في الصندوق أن يكون قادرا على توفير التأمين المالي الذي تطلبه هذه البلدان. إلا أن المخاوف بشأن مقدار التمويل المتاح من الصندوق، وكذلك الشروط المرتبطة به، جعل البلدان تلجأ إلى التأمين الذاتي كبديل.

غير أن هذا التأمين الذاتي — تمييزا له عن التأمين المالي الجماعي — مكلف. فعلى مستوى البلد، يعد الاستثمار في الاحتياطات الأجنبية عملا يفتقر إلى الكفاءة بسبب ضياع الاستثمارات البديلة، كالتعليم والبنية التحتية، والتي يمكن أن يكون لها عائد اجتماعي أعلى بكثير. ويؤدي كذلك إلى تعقيد السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف، حيث تنطوي مراكمة الاحتياطات على ضخ السيولة بالعملة المحلية في النظام، مما يمكن أن يرفع معدلات التضخم.

كذلك كانت هناك تكاليف على المستوى الدولي. فالبلدان الراغبة في مراكمة احتياطاتها — لحماية أنفسها من التدفقات الرأسمالية الخارجة — غالبا ما كانت تتبع استراتيجيات نمو تقودها الصادرات، وهو ما أسفر عن تحقيق فوائض في حساباتها الجارية. وقد ساهمت هذه الفوائض بدورها في زيادة الاختلالات العالمية، مع ما ترتب عليها من عواقب ضارة على استمرارية النمو الاقتصادي واستقرار النظام النقدي الدولي.

وتبرهن التجربة الأخيرة على أن الأزمات المالية التي تحدث بوتيرة سريعة وتضرب الاقتصادات بعنف يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الموارد الرسمية بشكل استثنائي. ونظرا للتكاليف المرتبطة بمراكمة الاحتياطات، يصبح من الواضح أن هناك ضرورة لوجود تمويل طارئ موثوق — ومن ثم مقرض أخير عالمي.

وإنني أعتقد أن الصندوق لديه القدرات اللازمة للعمل كمؤسسة فعالة وموثوقة لتقديم هذا التأمين.

وقد قدم المجتمع العالمي بالفعل تأييدا قويا لصندوق النقد الدولي بوصفه المؤسسة الرئيسية لتلبية احتياجات الاقتصادات المالية أثناء الأزمة. ففي القمة التي عقدتها مجموعة العشرين في إبريل الماضي، دعت المجموعة إلى زيادة طاقة الصندوق الإقراضية بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٧٥٠ مليار دولار أمريكي. ومن دواعي سروري أن أنقل إليكم أننا تلقينا بالفعل تعهدات لتحقيق هذا الهدف، بل ونتوقع تجاوزه. وقد سمح لنا ذلك بنشر مواردنا المالية بمبالغ غير مسبوقه لدعم طائفة واسعة من البلدان، فمحمونا بذلك شكوكا أثرت سابقا حول قدرة الصندوق على تلبية احتياجات أعضائه من التمويل. وحتى اليوم، تعهدنا بالفعل بتقديم أكثر من ضعف المبالغ التي أقرضاها أثناء الأزمة الآسيوية.

كما أدخلنا تغييرات مهمة على أدوات الإقراض لدينا لتحسين موثوقيتها. ومع استحداث خط الائتمان المرن (FCL)، يقدم الصندوق الآن تسهيل تأمين استباقي للبلدان التي لديها سياسات قوية. وحتى الآن، استخدمت المكسيك وبولندا وكولومبيا هذا التسهيل. ولقي قرار هذه البلدان بالدخول في ترتيب تأمين مالي مع الصندوق قبولا كبيرا في الأسواق، كما يدل على ذلك تراجع فروق أسعار الفائدة على سندات السيادية. وبشكل أعم، عمل الصندوق على أن تكون أدواته الإقراضية أكثر استجابة لأوضاع بلدانه الأعضاء.

وأخيرا، ولدعم السيولة العالمية، وافقت بلداننا الأعضاء على تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة ٢٨٣ مليار دولار أمريكي، صرف منها نحو ١١٠ مليار دولار أمريكي للاقتصادات الصاعدة والنامية، مما أعطى دفعة مرغوبة لحيازاتها من الاحتياطات.

وكانت الموارد التي أتاحت للصندوق وتم التعهد بتقديمها له مفيدة للغاية في تحقيق استقرار الأسواق في ذروة الأزمة. غير أنها مؤقتة وطارئة. وعلى وجه التحديد، أتيج مبلغ ٥٠٠ مليار دولار أمريكي في صورة موارد إقراض جديدة من خلال ما يعرف باسم الاتفاقات الجديدة للاقتراض، وهو نظام من الترتيبات الائتمانية مع عدد من البلدان الأعضاء والمؤسسات. وهذه الاتفاقات مؤقتة، وتتطلب الحصول على موافقة كل خمس سنوات. وهي أيضا طارئة، لأنه لا يتم تفعيلها إلا عندما تكون هناك أزمة لائحة بوضوح في الأفق أو قيد الحدوث بالفعل. ويمكن أن تضيف هذه الشروط عنصرا من عدم اليقين إلى إتاحة التمويل من الصندوق لمواجهة الأزمات. ورغم

أن مواردنا الإقراضية الجديدة قد أثبتت كفايتها حتى الآن، فقد لا تكون كافية لطمأنة أعضائنا والأسواق المالية بأنها ستكفي لمواجهة أزمات المستقبل.

وتعنى حالة عدم اليقين هذه أن الصندوق لا يمكن حتى الآن أن يعمل كمقرض أخير عالمي بمصداقية. ونظرا لأن تقديم التأمين المالي العالمي عمل حاسم للغاية في حل الأزمات ومنعها، ينبغي مواصلة توسيع قاعدة موارد الصندوق. والسؤال عن المقدار المطلوب سؤال صعب بالطبع — يقول البعض إن المطلوب واحد تريليون دولار أمريكي، بينما يعتقد آخرون أن قاعدة الموارد ينبغي أن تكون أكبر من ذلك بكثير. وهناك أيضا سؤال بشأن الطريقة التي ستقدم بها الموارد الإضافية. ولضمان المصداقية، ستكون زيادة حصة العضوية — والتي ستعني بالضرورة تأمين موارد إضافية دائمة — جزءا مهما من الحل. وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا تقييم الدور الذي يمكن أن تقوم به ترتيبات تجميع الاحتياطيات الإقليمية كمصادر إضافية لتقديم التأمين المالي، والتعاون المحتمل بين الصندوق ومثل هذه الترتيبات.

ويمكننا أيضا عمل المزيد لتقصي خيارات أخرى لتعزيز استقرار النظام النقدي الدولي. ويمكن على سبيل المثال مواجهة ضغوط السيولة العالمية برفع درجة استجابة تخصيصات حقوق السحب الخاصة للتطورات العالمية وزيادة مرونتها بحيث تتواءم مع خصوصيات البلدان.

وأخيرا، ينبغي إيجاد سبل لتوظيف مواردنا لخدمة أعضائنا بشكل أفضل. ومن الأمور الممكنة في هذا الصدد استثمار نجاح خط الائتمان المرن وتعزيز إمكانية التنبؤ بالحصول على التمويل من الصندوق وقت الأزمات. وسيكون أحد الخيارات المحددة هنا جعل مسألة بحث التأهل لخط الائتمان المرن جزءا تلقائيا من الرقابة المنتظمة. وبالنسبة للأعضاء غير المؤهلين لخط الائتمان المرن، يمكن أن نفكر في تصميم أدوات طارئة بديلة تتضمن أيضا عنصر تلقائية.

• أفكار ختامية

هناك قضية أخرى أود أن أتطرق إليها، وهي قضية ذات أهمية كبيرة لفعالية الصندوق وأهميته فيما يتعلق بجميع مسؤولياته، وهذه القضية هي: إصلاح الحوكمة.

فلا يمكن أن ينجح الصندوق في جهوده — سواء في مجال الرقابة أو الدعم المالي أو المساعدة الفنية — ما لم يعتبره كل بلداننا الأعضاء مؤسستهم، التي تعمل على النهوض بمصالحهم المشتركة وتحقيق أهدافهم الاستراتيجية.

وهذه الشرعية ضرورية لكي يعتبر عملنا الرقابي عملا يتسم بالمساواة والاستقلالية، وبالتالي الفعالية. ومن الضرورات الحاسمة للصندوق أيضا أن يعمل بوصفه مقرضا أخيرا عالميا موثوقا.

ولهذا السبب يعد اتفاق مجموعة العشرين الأخير على تحديث حوكمة الصندوق اتفاقا تاريخيا بحق. فقد تعهد زعماء المجموعة بإجراء تحويل في حصص العضوية من البلدان ذات التمثيل الزائد إلى البلدان ذات التمثيل غير الكافي، تزيد بمقتضاه حصص بلدان الأسواق الصاعدة الديناميكية والبلدان النامية بمقدار ٥% على الأقل. وسوف تستخدم صيغة حصص العضوية في الصندوق كأساس للعمل. وتعهد زعماء المجموعة أيضا بحماية حصة التصويت للبلدان الأعضاء الأفقر في الصندوق.

وأدعو جميع بلداننا الأعضاء البالغ عددهم ١٨٦ إلى سرعة التحرك لتحويل هذا الالتزام إلى حقيقة، وآمل أن يتم ذلك قبل يناير ٢٠١١. وأود أيضا في هذا الصدد أن أحث أعضاءنا على المسارعة في التصديق على إصلاحات الحصص والأصوات المتفق عليها في إبريل ٢٠٠٨.

وهناك إصلاحات أخرى من شأنها أيضا تحسين حوكمة الصندوق. فينبغي تعزيز القنوات التي يقوم محافظو الصندوق من خلالها بإعطاء توجيهات استراتيجية لهذه المؤسسة، وإخضاعها للمساءلة بشأن اتباعها. وينبغي أيضا التأكد من أن يكون اختيار مدير عام الصندوق، وقياداتنا العليا، قائما على عملية مفتوحة وشفافة وعلى أساس الاستحقاق.

إنني مقتنع للغاية بأن هذه التغييرات سوف تتيح للصندوق تقديم إسهام قيم ودائم لبناء إطار اقتصادي ومالي عالمي جديد. ولن يقتصر هذا الإطار على مساعدة العالم على تأمين الرخاء، ولكنه سيوفر أيضا أساسا للتعايش السلمي لشعوب العالم أجمع على أساس قدر أكبر من التناغم وبالتالي السلام.

وحيث نعمل سويا على حل مشكلات اليوم ومواجهة تحديات الغد، أجد إلهاما في كلمات مصطفى كمال أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية. فقد قال منذ نحو ٧٥ عاما إن "البلدان متنوعة، لكن الحضارة واحدة، ومن الضروري المشاركة في هذه الحضارة الواحدة من أجل تقدم الأمة".

ولصالح شعوبكم، ولصالح كل شعوب العالم، دعونا نواصل العمل سويا، من أجل بناء اقتصاد عالمي مستقر ومزدهر.